سمو الأمير يؤكد في كلمة وجهها لندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري

دور رجال الشريعة والقانون في هذه المرحلة يتمثل في تحويل مقاصد الشريعة وقيمها إلى مؤسسات وأنظمة تضبط حركة التنمية

وجه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير البلاد المفدى كلمة إلى المشاركين في ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري والتي تنظمها كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية ألقاها نيابة عن سموه سعادة الدكتور نجيب النعيمي في افتتاح فعاليات الندوة صباح امس بقاعة المؤتمرات في مبنى تكنولوجيا التعليم وفيما يلي نص الكلمة:

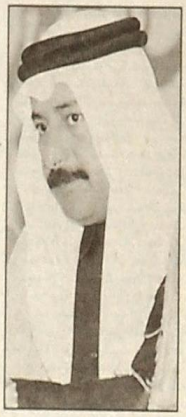

د. نجيب النعيمي

جانب من المشاركين في الندوة

متابعة:
منتصر الديسي
تصوير: أحمد جودة

سعادة مدير جامعة قطر
السادة الأساتذة المشاركين بندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري
السادة الضيوف

باسم الله العلي القدير افتتح اعمال ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري.

ويشرفني في البداية ان ارحب بكم نيابة عن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، امير دولة قطر المفدى، راجيا لضيوفنا الكرام طيب الاقامة في قطر.

ان هذه الندوة ذات اهمية بالغة بالنسبة لنا تتمثل في الوقوف على الامور القانونية ذات الاهمية لبلادنا لنعمل على تلبيتها من خلال تطوير مناهج كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر.

ان الامور القانونية تتعلق بانشطة جميع اجهزة الدولة بلا استثناء، ولذلك فاننا نرجو ان تأتي نتائج هذه الندوة ومداولاتها بالمقترحات الملائمة لدعم وتطوير الدراسات الشرعية والقانونية في جامعة قطر بما يخدم الحاجات القانونية المتجددة لتلك الاجهزة، ويسهم في زيادة كفاءتها. ومن هذا المنطلق فاننا نسعى على الدوام الى الاستفادة من خبرات الدول والشعوب الاخرى، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها مع المحافظة على ثوابت شريعتنا الغراء وقيمها الرفيعة.

ان دور رجال الشريعة ورجال القانون في هذه المرحلة من تطور مجتمعنا القطري يتمثل في تحويل مقاصد الشريعة وقيمها الى مؤسسات وانظمة تضبط حركة النهضة والتنمية، وفي صياغة هذه الضوابط وتنزيلها على احتياجات المجتمع المتجددة، ولابد لتحقيق تلك الاهداف من تعاون رجال الشريعة ورجال القانون وتضافر جهودهم لانجاز هذه المهام الجليلة.

من هذا المنطلق ايضا يجري تدريس القانون في جامعة قطر في اطار كلية الشريعة، وبصورة مقارنة القوانين القطرية مع الشريعة الاسلامية من ناحية، ومع قوانين البلاد الاخرى من ناحية ثانية، سعيا الى تخريج اجيال من الدارسين الذين يمارسون العمل في مجال القضاء والمحاماة والفتوى والاعمال الشرعية والقانونية في مختلف وزارة الدولة ومؤسساتها، اجيال تتفاعل في عقولهم الثقافتان الشرعية والقانونية لتخرج بثقافة موحدة متميزة تتجاوز مرحلة الازدواج الثقافي الذي اتسمت به فترة الصراع الفكري والحضاري التي امتدت لاكثر من قرن من الزمان، وأن لها ان تنبثق عنها مرحلة من التفاعل الواعي لخصائص ثقافته الذاتية والمنفتح على ثقافات الآخرين في نفس الوقت.

وبعد مضي خمس سنوات على انشاء قسم القانون تأتي ندوتكم المباركة لتعيد النظر في خطة الدراسة لتحقيق هذه الثقافة الموحدة في ضوء تجارب الجامعات الاخرى واحتياجات المجتمع القطري بغية التطوير نحو الافضل دائما ان شاء الله.

واني على ثقة بان ندوة تضم صفوة من خيرة رجال الشريعة والقانون من داخل قطر وخارجها سوف توفق — بإذن الله — الى تحقيق هذا الهدف النبيل.

راجيا لكم التوفيق في عملكم «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والقى المقرر العام للندوة د. جمال الدين عطية كلمة قال فيها:

مع انه منذ حوالي قرن من الزمان ومجتمعاتنا العربية والاسلامية تعاني ازدواجا تشريعيا متمثلا في وجود نظامين قانونيين يحكمان معظم البلاد العربية والاسلامية، وينعكس ذلك — على مستوى اعداد الكوادر العاملة في هذا المجال — في ازدواج المعاهد التي تقدم الثقافتين الشرعية والقانونية مما عمق حالة الفصام التي تعيشها الامة الواحدة في عقيدتها، المزدوجة في ثقافتها.. كان هذا هو الخط المعلن الصاعد لصالح سيطرة الثقافة القانونية وانحسار الثقافة الشرعية.

واضاف: ولكن سرعان ما بدا خط هادئ، في اتجاه مغاير على الصعيد العلمي أولا متمثلا في الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون في الجامعات الفرنسية ثم العربية العصرية ثم امتد الى الجامعات الاسلامية في صورة اطروحات الدكتوراه، كما عقدت لهذه الدراسات العديد من المؤتمرات العلمية الدولية والاقليمية، ونتج عن تلك الدراسات تنامي الوعي باصالة الشريعة الاسلامية وصلاحيتها للتطبيق عبر الزمان والمكان. وقد سار خط مواز آخر في نفس الاتجاه، ولكن اقل هدوءا على الصعيد الشعبي متمثلا في الحركات الداعية الى ازالة حالة الفصام بين شخصية الامة الثقافية وشخصيتها العقيدية، في وحدة متسقة تعيد للامة تميزها وتحفظ لها استقلالها في وجه محاولات الذوبان والتبعية.

ونتيجة لهذا التوجه الذي اصبح متطلبا شعبيا في مختلف انحاء العالم الاسلامي تجاوبت بعض الحكومات وبصور متفاوتة ادناها النص في دساتيرها على مصرية الشريعة للقوانينها واعلاها اعادتها فعلا الى مجال التطبيق، فكانت مشروعات القوانين الاسلامية في بعض البلاد وكان طبيعيا ان ينعكس هذا التوجه على الصعيد الاكاديمي فكانت تجربة جامعة الازهر وجامعة الامارات علامتين مميزتين بين غيرهما من الجامعات التي تقوم بتدريس القانون مقارنا مع الشريعة الاسلامية.

في ظروف مواتية

وقال لقد جاء انشاء قسم القانون بجامعة قطر في ظروف مواتية فالحاجة ماسة الى تخريج الدارسين للشريعة والقانون، وتوجه المجتمع والدولة الى اصدار القوانين المنظمة لمختلف المجالات في اطار الشريعة وفي هدى مقاصدها، ثم جاءت مبادرة كلية الشريعة ان تحتضن هذا القسم الوليد فترعى توجهه وترسم سياساته وبرامجه وها نحن بعد مرور خمسة اعوام نلتقي لنتدارس — بالتعاون مع الاساتذة والمستشارين والخبراء من خارج قطر ومن داخلها — اوضاع الحاضر وخطط المستقبل، وأعيننا على تجارب اخواننا في الجامعات المماثلة، وعلى واقع المجتمع واحتياجاته، وأملنا ان نخرج من هذا التدارس بحصيلة من الافكار التي تنير لنا الطريق عند اعادة النظر في مناهجنا ومقرراتنا وفقا لسياسة الجامعة في التطوير المستمر نحو الافضل ولتوجيهات صاحب السمو امير البلاد الرئيس الاعلى للجامعة الذي تفضل برعاية هذه الندوة.

كلمة مدير الجامعة

كما القى أ. د. ابراهيم صالح النعيمي مدير جامعة قطر كلمة قال فيها باسم الجامعة واعضاء هيئة التدريس بها، يشرفني ان ارفع الى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير البلاد المفدى الرئيس الاعلى للجامعة اسمى آيات الشكر على تفضل سموه برعاية هذه الندوة مضيفا بذلك مكرمة جديدة إلى مكارم سموه وعنايته بالجامعة وانشطتها وتوجيهاته الرشيدة التي تعتبرها الجامعة دستورا يضيء لها الطريق. وفي ضوء توجيهات سموه بالاهتمام بقطاع التعليم الجامعي وبضرورة الربط بين الجامعة وبين المجتمع، فإن الجامعة تحرص اشد الحرص على التفاعل بين نشاطها التدريسي وخدمة المجتمع القطري. وتأتي في هذا الاطار ندوة «تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري» التي تحتل اليوم بافتتاحها.

وقال انه يتضح من هذا العنوان الغايتان اللتان قصدنا الى توضيحهما بمعاونتكم واسهامكم وهما: تدريس القانون في جامعتنا وفي الجامعات الاخرى التي سبقتنا بدءا، وذلك عندما جاءه اسامة بن زيد ليشفع في امرأة من بني مخزوم. واكد انا مازلنا واثقين ان هذا الرصيد الثمين من عقائد التشريع لم يقل بعد حظه من التحليل والشرح والتقنين في هذا العصر ولعل السبب الرئيسي هو ما اصاب هذه الامة من محاولات الغزو الثقافي والقانوني جعلها تشك في اصولها وترتاب في ثوابتها بل وفي بعض مجتمعاتها تستورد فلسفات تشريعية وجزائية ومناهج قضائية لا تمت للاسلام بصلة.

وقال: واننا نسعى في الجامعة بهذه الندوة ومثيلاتها ان نؤصل معاني الكلمة خيارا وممارسة وشورى ومنهج تقدم وطريقة ادارة.

وقال انه ولا يخافكم ان دولة قطر اعتمدت الشريعة الاسلامية السمحاء في سن القوانين وتطبيقها واجتهد علماؤها وفقهاؤها ورجال القانون لديها فيما يصح فيه الاجتهاد شرعا وكانت نتيجة ذلك الاعتماد وهذا الاجتهاد ان صحت مسيرة المجتمع على طريق الخير والصلاح وتجنبت بلادنا كثيرا من المزالق والانحرافات التي تسربت عدواها الى مجتمعات اخرى. مما يؤكد لنا ان خيار دولتنا كان الخيار الافضل ولكن ذلك التوفيق لا يمنعنا من مقارنة تجربتنا بتجارب غيرنا والبحث عن أقوم مسالك التحسين والتعديل والمواءمة.

واضاف أننا متمسكون بالعقيدة الاسلامية كمصدر للتشريع اعتقادا منا ان القرآن الكريم هو الذي ارسى قاعدة المساواة والعدل التي اقيم عليها كل منهج قانوني عندما قال الحق سبحانه «ان اكرمكم عند الله اتقاكم».

وعندما قال جل من قائل «ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة» و«إذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل» و«تلك حدود الله فلا تعتدوها» ثم ان الله تبارك وتعالى اجرى عدله حتى على رسوله الأمين محمد بن عبد الله ﷺ عندما انزل في سورة عبس عتابا إليها سماه القرآن تذكرة حتى يتساوى الناس جميعا امام عدل الله.

وقال ان الرسول خاتم الانبياء ﷺ ضرب العديد من الأمثلة بسيرته العطرة وحديثه الشريف فهو الذي قال: «الناس سواسية كأسنان المشط». وهو الذي قال: «لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» وذلك عندما جاءه اسامة بن زيد ليشفع في امرأة من بني مخزوم.

واكد اننا مازلنا واثقين ان هذا الرصيد الثمين من عقائد التشريع لم يقل بعد حظه من التحليل والشرح والتقنين في هذا العصر ولعل السبب الرئيسي هو ما اصاب هذه الامة من محاولات الغزو الثقافي والقانوني جعلها تشك في اصولها وترتاب في ثوابتها بل وفي بعض مجتمعاتها تستورد فلسفات تشريعية وجزائية ومناهج قضائية لا تمت للاسلام بصلة.

وقال: واننا نسعى في الجامعة بهذه الندوة ومثيلاتها ان نؤصل تدريس القانون في التربة الاسلامية الخصبة مع اهتمامنا بمتابعة تطور في المجتمعات الاسلامية او غير الاسلامية حتى نستفيد ونفيد، ونحن واعون بان قانون أية دولة من الدول هو الذي ينظم هياكل المجتمع ويكيف معاملاته ويكون علاقاته وبهذ لنهضته وبضمن توازنه ويصنع تماسكه ويغذي تلاحمه. والقانون هو بهذا المعيار من اخطر العلوم واشد المواد حساسية وتأثيرا على مستقبل الشعوب.

وقال تأتي هذه الندوة بعد مرور خمسة اعوام على انشاء قسم القانون بغرض ترشيد سياساته وخططه وبرامجه، اتباعا لما درجت عليه الجامعة من التطوير المستمر والاستفادة من خبرات القائمين على القسم والكلية ومشاركة ضيوف اعزاء وفدوا من جامعات الامارات العربية المتحدة والاسكندرية وعين شمس والبرموك وعمان الاهلية وبيرزيت، وزملاء مشاركون من رجال القضاء والمستشارين والخبراء من دولة قطر بجانب اساتذة جامعة قطر.

واعرب عن شكره الصادق للزملاء الذين ساهموا في الاعداد لهذه الندوة وقد وضعوا مقترحات عشرين محورا تتشابه في الاهمية والابتكار وذات صلة وثيقة بالمجتمع القطري.

وقال ان الذي سيضمن النجاح لفعاليات هذه الندوة المباركة هو، قبل كل شيء، المستوى الرفيع لضيوفنا الكرام وما يتمتعون به من صيت واسع تجاوز بلدانهم الى العالم العربي والى العالم بأسره.

وجدد في نهاية كلمته ترحيبه بهذه الصفوة الكريمة في وطنها الثاني مع تقدير جامعة قطر والمجتمع القطري لكل الاساتذة المساهمين في الندوة ولجامعاتهم المرموقة.

لم يكن عشوائيا أو صدفة

القى أ.د. علي محمد يوسف المحمدي عميد كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية كلمة قال فيها:

لقد اختارت دولة قطر انشاء قسم للقانون في اطار كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، ولم يكن هذا الاختيار عشوائيا او وليد الصدفة او اقتضابا لنفقات انشاء كلية منفصلة للقانون، بل كان اختيارا واعيا ومدروسا، اذ لم يكن في الامكان — من ناحية — اهمال تدريس القانون بغرض ترشيد سياساته وخططه وبرامجه، اتباعا لما درجت عليه الجامعة من التطوير المستمر والاستفادة من خبرات القائمين على القسم والكلية ومشاركة ضيوف اعزاء وفدوا من جامعات الامارات العربية المتحدة والاسكندرية وعين شمس والبرموك وعمان الاهلية وبيرزيت، وزملاء مشاركون من رجال القضاء والمستشارين والخبراء من دولة قطر بجانب اساتذة جامعة قطر.

واعرب عن شكره الصادق للزملاء الذين ساهموا في الاعداد لهذه الندوة وقد وضعوا مقترحات عشرين محورا تتشابه في الاهمية والابتكار وذات صلة وثيقة بالمجتمع القطري.

وقال ان الذي سيضمن النجاح لفعاليات هذه الندوة المباركة هو، قبل كل شيء، المستوى الرفيع لضيوفنا الكرام وما يتمتعون به من صيت واسع تجاوز بلدانهم الى العالم العربي والى العالم بأسره.

وجدد في نهاية كلمته ترحيبه بهذه الصفوة الكريمة في وطنها الثاني مع تقدير جامعة قطر والمجتمع القطري لكل الاساتذة المساهمين في الندوة ولجامعاتهم المرموقة.

د. ابراهيم النعيمي

مدير جامعة قطر: نسعى إلى تأصيل دراسة القانون في التربة الإسلامية ومتابعة تطورها

يدرس القانون ان يكون له من دراسة الشريعة ما ينير دربه، ويرشد خطواته، ويهديه الى الصراط المستقيم، حتى تأتي احكامه وموافقه متسقة مع قيمنا الاسلامية التي تمثل لحمة وسدى المجتمع القطري المسلم. اذ القانون الذي لايبني على هذه القيم، ولا يستمد احكامه من هذه الشريعة يكون قانونا قاصرا يحمل في طياته بذور فشله، ولن تستقيم به حياة، ولن تصلح عليه دنيا.

خصوصية المجتمع القطري

واضاف: ان المجتمع القطري يتميز بخصوصية غير موجودة في كثير من البلاد العربية والاسلامية، الا وهي وجود المحاكم الشرعية التي تطبق الشريعة مباشرة برجوع قضاتها الى القرآن والسنة ومراجع الفقه الاسلامي ومدوناته، وايضا وجود المحاكم العدلية التي تطبق قوانين مستمدة من أحكام الشريعة ومبادئها العامة. وان هذا يحتم علينا ان يكون خريج قسم القانون مسلحا بكلتا الثقافتين: الثقافة القانونية اللازمة لخدمة المجتمع ودفع عجلة التنمية، والثقافة الشرعية اللازمة لتحديد المشروعية الاسلامية لكل جوانب الحياة في المجتمع.

وكان حرص الجامعة ودعمها للكلية في هذا الخصوص بان كان دعم الدولة ودعم صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - حفظه الله - على ان تضم هذه الندوة ما ضمت من كفاءات قانونية وشرعية مشهود لها بالتقى على ارض قطر لتلقوم مسيرتنا، وتقدم لنا رؤيتها، وستكون توصياتها وتوجيهاتها منطلقا جديدا لمسيرة الدراسة القانونية بكليتنا.

الجلسة الاولى

وفي الساعة التاسعة و٤٥ دقيقة عقدت الجلسة الاولى والتي دارت حول محور تجارب الجامعات الاخرى ترأسها د. حسام الدين الاهواني ومقرر الجلسة د. عاشور عبدالجواد تم فيها تناول تجارب جامعات الازهر والامارات والجامعة الاسلامية العالمية والدراسات الاستشرافية تحدث فيها كل من د. احمد زكي عويس ود. مصطفى الجمال ومحمد سراج كما تناولت موضوع بحث اعادة بناء النظام القانوني في فلسطين للدكتور كميل منصور. وقد اكد د. زكي عويس في بحثه المقدم عن تجربة جامعة الازهر في تدريس القانون مقارنا بالشريعة على ان الشريعة الاسلامية لم تهتم بوضع النظريات كما هو الشان في القوانين الوضعية ولكن هذا لايمنع من وجود نظريات في فقهنا الاسلامي مشيرا الى انه كي تكون الدراسة في كليات الشريعة ناجحة ومحققة للغرض من انشائها لابد من تحديد وحصر الفروع والجزئيات القانونية التي لم يقم احد من الباحثين ببحثها ومقارنتها بأسانيدها الى من يبذل الجهد والاجتهاد لاظهار حكم الله في هذه الجزئيات وهو في حماية كاملة من المحاسبة الاخروية.

واكد أ.د. محمد سراج في بحثه على وجوب متابعة تأثر الفقه الاسلامي في النظم القانونية الغربية في كتابات المستشرقين ومؤرخي هذه النظم ولايحق لاي مجرد الثبات تفوق النظام الاسلامي على غيره من هذه النظم في العصر الحديث وانما يساعد ذلك على الربط بين المفاهيم القانونية ومفاهيم الفقه.

فيما اشار أ.د. مصطفى الجمال في تجربة جامعة الامارات في تدريس طرق التدريس من خلال الجمع بين المبادىء الشرعية والقانونية وان هذا الاطار تم توجيه حركة تأليف الكتب الدراسية نحو تحليل وتأصيل احكام القضاء في كافة الفروع.

فيما ذكر د. كميل منصور في بحثه ان مركز الحقوق بجامعة بيرزيت في فلسطين يساهم كمؤسسة جامعية في بناء التشريع الفلسطيني وذلك اوجب القائمين على تدريب العاملين في القانون على طريق الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وانشاء مراكز متخصصة في القانون والقيام بالاعمال القانونية التطبيقية وسهل النشاط التشريعي وجمع مصادر القانون في فلسطين والدول العربية.

الجلسة الثانية

وفي الساعة الخامسة مساء عقدت الجلسة الثانية التي تناولت موضوع خصوصية المجتمع القطري ترأسها د. مصطفى الجمال ومقرر الجلسة د. عبدالعزيز محمد محمد.

وتحدث في هذه الجلسة الشيخ ثقيل الشمري قاضي المحكمة الشرعية الاولى بالدوحة عن طرق الى المجالات التي تطبق فيها المحكمة الشريعة بواسطة المحاكم الشرعية.

ثم عرض د. جمال الدين عطية لعدد من الحوارات بين طلبة قسم القانون والقضاء في الكلية الشريعة متناولا بشكل خاص الشروط القانونية والقواعد الاصدار الاحكام.

وتحدث د. هشام خالد حول فروع القانون التي تشملها الخبرة في دولة قطر وتناول المستشار عبدالرحمن عزوز حركة التأليف الوضعي في دولة قطر وبعد الاستمداد من الشريعة الاسلامية.

وتحدث د. امين سوار حول منهج استمداد القوانين المدنية من الشريعة.

ثم عقب على الجلسة المستشار مصطفى الجمال تلتها مناقشات عامة واستراحة.